الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين و تداعياتها على الاقتصاديات النامية

-دراسة تحليلية-

The trade war between the United States and China and its implications for developing economies -An analytical study-

شيبوط سليمان [1]، مسلم إبراهيم [2]، قندوز عائشة [3]

Slimane Chibout [1], Brahim Messellem [2], Aicha Guendouz [3]

[1] جامعة الشهيد زيان عاشور، الجلفة، s.chibout@univ-djelfa.dz

[2] جامعة الشهيد زيان عاشور، الجلفة ، i.messellem@univ-djelfa.dz

[3] جامعة عمارثليجي، الأغواط، a.guendouz@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 01 /2021/03 تاريخ القبول:01 /2021/06 تاريخ النشر: 08 /2021/06

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الإطار النظري لموضوع الحرب التجارية، و أطرافها، وتداعياتها على دول العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية .

ولقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذه الظاهرة، للإلمام بجوانبها، حيث توصلت الدراسة إلى أن الحروب التجارية هي حرب التعريفة الجمركية تشب بين الدول الكبرى ولكن الصراع يتعدى ذلك إلى استخدام وسائل أخرى متعددة للفوز فيها، وأن الدول النامية بما فيها الدول العربية تتأثر بهذه الحروب بحكم انكشافها على التجارة العالمية، وباعتبارها أسواق يتنافس على غزوها كل من أطراف الصراع التجاري الدامي .

كلمات مفتاحية :حروب التجارية، أمريكا، دول متقدمة، صين، دول نامية .

تصنيف JEL:F13؛F12؛F02؛E69

Abstract:

This research aims to shed light on the theoretical framework for the subject of commercial wars and its parties, And its repercussions on the countries of the world, whether developed or developing countries, as well as Arab countries, was used the descriptive and analytical method to study this phenomenon, and to know its aspects.

The study found that trade wars are tariff wars between major countries, but the conflict goes beyond that to the use of various other means. , To win it, and that developing countries, are affected by these wars due to their exposure to world trade as markets are the invasion of each of the competing parties of the bloody trade conflict.

Keywords: Trade wars, America, developed countries, China, developing countries.

Jel Classification Codes :E69 ; F02 ;F12 ;F13

Résumé:

Cette recherche vise à éclairer le cadre théorique du sujet des guerres commerciales et de ses partis, et ses répercussions sur les pays du monde, qu'ils soient développés ou en développement, ainsi que sur les pays arabes, ont été utilisées par la méthode descriptive et analytique pour étudier ce phénomène et en connaître les aspects.

L'étude a révélé que les guerres commerciales sont des guerres tarifaires entre les grands pays, mais le conflit va au-delà de l'utilisation de divers autres moyens. , Pour le gagner, et que les pays en développement sont touchés par ces guerres en raison de leur exposition au commerce mondial, car les marchés sont l'invasion de chacune des parties concurrentes du conflit commercial sanglant.

Mots-clés: guerres commerciales, Amérique, pays développés, Chine, pays en développement.

Codes de classification de Jel: **E69 ; F02 ;F12 ;F13**

المؤلف المرسل: شيبوط سليمان، الإيميل: chibout.slimane@mail.com

1.مقدمة

إن المتتبع لما يحدث في الساحة الدولية من صراعات و حروب العسكرية يرى ما يصاحبها من حروب اقتصادية و معلوماتية وحتى ثقافية، و الحروب التجارية ما هي إلا جزء من الحروب الاقتصادية و التي هدفها بالأساس تحقيق مآرب مادية، و الوصول إلى مصالح تجارية للحفاظ على الثروات، و الهيمنة في الأسواق العالمية .

لقد أدّت الحرب العالمية الأولى إلى تكريس مبدأ عسكرة الاقتصاد، و الدليل على هذا، الرسالة الشهيرة للملحق العسكري الأميركي في باريس بُعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى والذي تحدث فيها على أهمية محاربة العدو ليس فقط على الصعيد العسكري، إنما أيضاً على الصعيد الاقتصادي عبر الاستيلاء على موارد اقتصاده. وهنا نشأ في العالم ما يُسمّىبالغزوالاقتصادي.

مع انتهاء الحرب الباردة، التي كانت أساس السعي إلى القوة، بدأ ظهور أقطاب عدة من المخاطر والمواجهات على مصادر الطاقة مبرّرة بضعف الصناعة في البلدان المتطورة، ورغبة هذه الدول في غزو العالم تجارياً مما أعطى العلاقات الدولية منحى جديداً من الصراع الاقتصادي الذي كان يتطور إلى صراع عسكري في بعض الأحيان. تشمل الحروب التجارية طرف كل من المعتدي و المعتدى عليه (النجار، 2010).

انطلاقاً مما سبق يمكننا طرح **الإشكالية التالية**:

ما هي أوجه الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ؟ و ما هي تداعيات هذا الصراع على الاقتصاديات النامية؟

و للإجابة على هذه التساؤلات يجب وضع بعض الفرضيات وهي :

- الحروب التجارية هي حروب التعريفات الجمركية ؛

- تتم الحروب التجارية بين الدول الكبرى المتصارعة ؛

- للحروب التجارية تداعيات على الدول المتقدمة و على الدول النامية؛

- الدول النامية تسعى لمجابهة الحروب التجارية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في التعرف على مفهوم الحروب التجارية، وأطرافها، و التأثيرات التي تولدها مثل هذه الحروب على الدول اقتصاديا و تجاريا سواء الدول الكبرى أو الدول النامية بما فيها الدول العربية.

أهداف البحث :يهدف البحث إلى :

- ✓ الإلمام بجوانب وحيثيات الصراع التجاري القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ؛
- ✓ معرفة الأطراف الفاعلة في الحروب التجارية؛
- ✓ تحليل تداعيات الحروب التجارية و كيفية مجابهتها.

ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة قسمنا البحث إلى جزأين، تناول الجزء الأول مفهوم الحروب التجارية و الأهداف من خوضها و كيفية توسعها، كما تناول الجزء الثاني من البحث كيفية قيام الحروب التجارية وأوجهها و كذا كيفية التصدي لها.

الدراسات السابقة :

- أظهر صندوق النقد الدولي ***(IMF ،2018) "G-20 Surveillance Note***،" أربعة سيناريوهات متتالية في الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين وآثاره غير المباشرة على الاقتصاد العالمي. ويستند السيناريوهان الأولان إلى الزيادات المعلنة في

التعريفات الجمركية من قبل الولايات المتحدة والصين، ويشمل السيناريو الثالث زيادات وهمية إضافية في التعريفات الجمركية على واردات السيارات، ويتضمن السيناريو الرابع صدمات سلبية على الأسواق أو شعور المستثمرين بشكل عام. ويشير السيناريوهان الواقعيان الأولان إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة والاقتصادات الآسيوية الناشئة، بما في ذلك الصين، سينخفض بنسبة 0.2 % في السنة الأولى، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي في اليابان والاتحاد الأوروبي سيزداد قليلاً.

- أجرى (***Rosyadi, Saiful Alim, and Tri Widodo (2018), "Impact of (2018 Widodo ، Ali ،Rosyadi***) ***Donald Trump'stariffincreaseagainst Chinese imports on global economy: Global Trade Analysis Project (GTAP) mod***el محاكاة باستخدام نموذج GTAP القياسي مع إصدار مجموعة البيانات 9.0، لتقييم النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين. وتظهر محاكاتها ثباتاً مقارناً، مع تنقل اليد العاملة بين القطاعات داخل البلد. في السيناريو الأول، يتم رفع تعريفات الاستيراد الأمريكية بنسبة 45٪ على جميع الواردات من الصين ويتم رفع تعريفات الاستيراد الصينية بمستوى معين للوصول إلى معدل لا سابق له قدره 45٪ والسيناريو الثاني يستبعد المنتجات الزراعية من السيناريو الأول.

- أظهر***(Bollen, Johannes and Hugo Rojas-Romagosa ،2018) "Trade Wars: Economic impacts of US tariffincreases and retaliations. An international perspective***"سبعة عمليات محاكاة للسيناريوهات باستخدام نموذج WorldScan CGE الذي وضعه المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية. ومن بين السيناريوهات السبعة زيادة الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين. ووفقاً لنتائجها، فإن الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة والصين ينخفض بنسبة 0.3% و1.2% على التوالي، مقارنة بخط الأساس في عام 2030. لاحظ أن محاكاتها لا تأخذ في الاعتبار إلاّ الزيادات التعريفية التي تم الإعلان عنها في جويلية 2018 ولا تأخذ في الاعتبار التدابير الإضافية التي تم الإعلان عنها في سبتمبر 2018.

2. الإطار النظري للحروب التجارية

1.2 تعريف الحروب التجارية :

الحروب التجارية هي تعبير مركز لسياسة الحمائية التجارية وإحدى آثارها، تقوم بها بعض الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية. تستخدم في هذه الحروب-عادة- الرسوم الجمركية إضافة إلى الإجراءات الأخرى غير الجمركية مثل حصص الإستيراد والشروط الإدارية وغيرها بهدف إعاقة أو تعطيل حركة بضائع الشركاء التجاريين، أو الضغط على هؤلاء للسماح بمزيد من صادرات الدولة للنفاذ إلى أسواقهم. (حسني و عبد المنعم، 2020، صفحة 26).

و يقصد بها جميع الأساليب التي تمارسها دولة أو شركة أو مجموعة دول أو شركات للاستحواذ على ثروات دولة أخرى أو شركة أخرى دون وجه حق . وتظهر الصراعات بين الأفراد و القبائل و الدول المختلفة حول الحقوق القانونية لبعض الثروات مثل البترول و المياه و المعادن و الأراضي و غيرها (النجار، 2010، صفحة 11).

في العلوم السياسية، فإن العلاقات الدولية ليست سلمية بشكل صرف أو حربا صريحة تشن من جانب على أخر، لكن بين السلم والحرب درجات عدة تقترب او تبتعد من أيهما، و الحرب الاقتصادية هي أحد الأدوات في الحروب بين البلاد، وقد تكون بديلا أو مقدمة للحرب الشاملة التي تتضمن استخدام القوة العسكرية بعد أن كان مفهوم الحرب يقتصر في بعض الأدبيات على القوة العسكرية فقط.

ومن ثم فإن شن حرب اقتصادية من طرف دولة على أخرى يعد أحد أدوات الصراع المستخدمة لإرغام الطرف الأخر على الخضوع للطرف الأول بما يحقق مصالحه سواء شمل ذلك تنفيذ سياسات معينة او الامتناع عن أخرى.

والحرب الاقتصادية، تتضمن كل الأدوات الاقتصادية التي يمكن أن يستخدمها طرف أو أطراف ضد أخر أو أخرين، ومن ثم فهي تشمل الحرب التجارية مثل فرض الرسوم الجمركية، والحرب المالية كحظر الأنشطة المصرفية والتحويلات المالية،

والمقاطعة الاقتصادية بالحظر الشامل على سلع ومنتجات الدولة، أو الحصار الاقتصادي الشامل أو الجزئي، وصناعة الأزمات الاقتصادية كالتلاعب بالبورصة او العملة المحلية والسندات، واستخدام الأموال الساخنة في الإضرار باقتصاد الدولة وسياسات الاحتكار لسلعة أو سلع استراتيجية تطلبها الدولة المستهدفة بمنعها عنها او إغراق أسواق الدولة بمنتج أو منتجات معينة لضرب منتجاتها الوطنية. هناك دراسة تقدم بها (ريتشارد روزكرانس) عام 1986 حاول من خلالها فصل القوة العسكرية عن القوة التجارية، و على هذا الأساس قسم العالم إلى :عالم عسكري و عالم تجاري-اقتصادي، و أن الثاني هو الذي يهيمن اليوم و في المستقبل، و تحاول الإدارة الأمريكية تدويل هذه الفكرة لتغطية العامل العسكري الذي -بفضله- تسيطر على العالم (بوعشة، 1999، صفحة 171).

2.2 مبادئ الحروب التجارية :

تهدف الحروب التجارية إلى تحقيق أقصى ثروات بأقل تكلفة أو خسائر، مما يحقق قوة اقتصادية وسياسية .

وتقوم الحروب التجارية كغيرها من الحروب على وضع خطة للولوج إلى الأسواق المستهدفة على بعض المبادئ التي تساهم في تجسيد تلك خطة و تتمثل المبادئ في :

- تقسيم السوق المستهدف إلى شرائح و قطاعات حسب الدخل و التعليم و المهن ، إما جغرافيا أو سلوكيا أو ديموغرافيا.
- استخدام حوافز القيمة لفئات السوق المستهدف.
- تحديد قنوات التوزيع و المنشآت التسويقية التي تنفذ خطة اختراق السوق.
- السيطرة على منافذ التوريد و اللوجيستيات.
- تحقيق آليات المنافسة في كل سوق مستهدف.
- استخدام تكنولوجيا شبكات المعلومات التي تقود مستويات الانتاج و الاتصالات و الأسعار و مراكز التخزين و التسويق عالميا.
- جمع المعلومات عن السواق الدولية عن طريق الانترنت و بحوث المستهلك و الإعلانات.

و بالفعل و بتزايد الممارسات الحمائية الانطوائية و تكاثر الاتفاقات الثنائية أو المجمعية على حساب ما نصت عليه الاتفاقيات العالمية ، و احتدام النزاعات التجارية بين الدول ، والتي لقت ترجمتها في ممارسات ثأرية عبر الرسوم الجمركية و الإجراءات غير الجمركية (النجار، 2010، صفحة 49).

حيث أن الدول المتقدمة لا تلتزم دائما بمبادئ المنظمة العالمية للتجارة والتي أعدت منذ البداية لكي تخدم مصالح هذه الدول حيث تتعمد خرق الالتزامات و العهود مع غيرها بالتوجه نحو ما يخدم أهدافها التجارية ، وتؤدي المنافسة الشرسة إلى توسيع نطاق الحرب التجارية داخل السوق الواحد أو بين الأسواق المختلفة ، وقد تشمل الحرب التجارية سلعة واحدة أو عدد من السلع أو الخدمات . و قد يكون نطاق الحرب التجارية محدود أو واسع ، و قد يشمل سلعة واحدة أو مجموعة من السلع، و تغطي قطاع اقتصادي واحد أو عدة قطاعات .

و يأخذ الخلاف التجاري بين الدول المتقدمة –في الصناعات كثيفة التكنولوجيا- عدة أشكال من بينها الصراع على الوصول إلى الأسواق، و الإغراق، و قواعد المنشأ، و حصص الاستيراد، و التوريد الحكومي، و أوجه الدعم الصناعي والأهداف الصناعية ، والمواصفات القياسية (المعايير) والاختبار، و حماية حق براءات الاختراع (دانتريا، 1998، صفحة 53).

2. 3توسع الحروب التجارية :

كما في الحروب العسكرية تتوسع الحروب التجارية، ويكون توسعها إما أفقياً أو رأسياً.

2. 3 .1 التوسع الأفقي للحروب التجارية : و عادة ما يؤدي التوسع الأفقي إلى توسع جغرافي و يضم أكثر من سوق واحد داخل الدولة الواحدة أو عدة دول، و تتم عن طريق أشكال الدخول أجنبي لأسواق الدول النامية مثال على ذلك :

- الفروع و التوكيلات؛
- المشروعات المشتركة (الشراكات الاقتصادية)؛
- المقاولات الأجنبية؛
- التشابكات الأفقية للأنشطة الاقتصادية؛
- الأسواق المركزية التي تقضي على فرص البقالات و المشروعات التجارية الصغيرة (النجار، 2010، صفحة 49).

2. 3. 2 التوسع الرأسي للحروب التجارية (النجار، 2010، صفحة 49) :

تسعى الدول الراغبة في السيطرة عن طريق الحروب التجارية إلى الاستحواذ على أحد القطاعات بكل مكوناته مثال قطاع البترول من حيث الاستكشاف و التنقيب و الإنتاج و التكرير و التصنيع و التسويق و النقل و غيرها. ثم الدخول إلى السيطرة على بدائل البترول من الطاقة المتجددة مثال على ذلك محطات الطاقة النووية و الكهرباء و التوليد الطاقة من الرياح و المياه و الطاقة الشمسية و غيرها. أو قطاع البنوك و أسواق المال أو قطاع الصناعة و غيرها.

3- تداعيات الحروب التجارية وكيفية مجابهتها

1. 3 تداعيات الحروب التجارية

يمكن حصر تداعيات الحروب التجارية حاليا في وجهين و يتمثل الوجه الأول في تأثير الحروب التجارية على الدول المتقدمة والوجه الثاني هو تداعياتها على الدول النامية .

ثمة إجماع بين أوساط المراقبين والمنظمات الدولية المعنية على أن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وسائر شركائها التجاريين تعد إحدى أهم عمليات التحول الكبرى الحاصلة في النظام حيث أدت هذه التوترات إلى تكريس حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي وباتت عاملا مقوضا لمناخ الأعمال وثقة الأسواق المالية، ومعطلا لسلاسل القيمة العالمية ومهدداً للانتعاش الذي كان متوقعا في الاقتصاد العالمي خلال عام 2019 (حسني و عبد المنعم، 2020، صفحة 13).

1. 1. 3 الحروب التجارية بين "و. م. أ"* والصين :

إن الصراع الدولي يتميز بالركض وراء المنافع المادية، ولكن بعد زوال الدولة الإسلامية وسقوط الاتحاد السوفياتي وتفرد المبدأ الرأسمالي في السيطرة على العالم، وهو المبدأ الذي يقدِّس المصلحة والمنفعة ويدفع باتجاه السيطرة المالية والاقتصادية، أصبح هو المحرك و المؤجج الرئيسي للتنافس الاستعماري بين الدول الكبرى.

وللقوى العالمية الثلاث الكبرى، الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، هدف مشترك يتمثل في الوصول إلى قمة العالم ووضع قيادتها العالمية. الصين، خلال عقود قليلة، أصبحت قوة نووية ثالثة وفي مجال التكنولوجيا والعلوم وقوة اقتصادية ومالية ثانية، في كل هذه الظروف ليس من المستغرب أن تكون قيادة عالمية وتلعب دوراً كبيراً في العلاقات الدولية القوة المفرطة للولايات المتحدة لفترة طويلة (ما يقرب من قرن) قد أنشأها الدولار ودوره في المعاملات الدولية، من ناحية أخرى، الصين، ولكن أيضا الاتحاد الأوروبي تريد أن تسلبها من هذا الدور من خلال التنافس معها اقتصاديا وماليا. ومن هنا يتضح أن حرب العملة تقتصر على الدولار و اليوان واليورو(Bechir & Boumoula, 2018, p. 8) .

وتُعرف حروب العملات أنها "اعتماد دولة على قوتها الاقتصادية للتأثير على تنافسية الدول و تقليص حجم ثرواتها بالاعتماد على سياستها النقدية و التدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي) ليصبح ذلك شكلا من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد". (Cline, 2010, p. 6)إن الجبهة الأبرز في – حرب العملات – في الوقت الراهن هي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث تتهم الأولى الثانية بأنها تتعمد الحفاظ على عملتها اليوان أو الرينمنبي بأقل من قيمته بنسب تقدر ما بين 25% -40% فيما لو ترك ليتحدد وفق قوى السوق لتحقيق مكاسب على حساب الاقتصاد الأمريكي . فسياسة اليوان الرخيص كما تدعي الولايات المتحدة تعتبر سلاح فتاك استخدمته الصين لمنافسة صادراتها، مما أتاح لها أن

تتحول إلى أكبر مُصدر للاقتصاد الأمريكي وتحقيق أكبر فائض في ميزانها التجاري معه، وهذا يعني سرقة فُرص نمو ناتجها الوطني للقضاء على ركودها الاقتصادي، وكذلك فرص عملها للقضاء على بطالتها التي جاوزت نسبة 10% (غزيل و صاري، 2016، صفحة 73).

بدخول عام 2018، ازدادت الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين من حيث الحجم والتواتر. ومنذ بداية العام، فرضت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً رسوماً أو تعريفات لمكافحة الإغراق على الواردات الصينية. تصاعدت التوترات التجارية في مارس 2018، عندما وقع الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مذكرة تنفيذية لإطلاق "تحقيق القسم 301" في ممارسات الملكية الفكرية في الصين وهدد بفرض رسوم جمركية إضافية على الواردات الصينية (Tai-leung, Chong, & Xiaoyang, 2019)، لقد كانت هذه الحروب التجارية بمثابة ناقوس الخطر للدول الكبرى دفعتها لمراجعة سياستها في التعامل مع الولايات المتحدة، وقد ظهرت بوادر لذلك حيث بدأت الدول الكبرى حديثًا وبشكل لافت بالعمل على إنشاء تحالفات سياسية واتفاقيات تجارية فيما بينها تتجاوز الولايات المتحدة كنوع من أنواع التصدي للدولة الأولى وسياستها المتعجرفة، ومن الأمثلة على ذلك التقارب الروسي الصيني كما حصل في اجتماع منظمة شنغهاي الأخير في الصين 2018/6/10، وأيضًا التقارب بين دول الاتحاد الأوروبي التي تضررت مصالحها بشكل كبير بعد الإجراءات الأميركية الأخيرة وما حصل في قمة الدول الصناعية السبع.وفيما يلي جدول يبين تجارة "و. م .أ " مع الصين و بعض الدول الكبرى :

جدول رقم (01) : الصادرات، الواردات و الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية و الدول الكبرى خلال فترة (2019-2020) :

دول مناطق مختارة	2019من سنة إلى تاريخ			2020من سنة إلى تاريخ			2019ديسمبر			2020جانفي		
	ورادات	صادرات	ميزان تجاري	واردات	صادرات	ميزان تجاري	واردات	صادرات	ميزان تجاري	واردات	صادرات	ميزان تجاري
الصين	11044	2209	-8834	8696	2027	-6670	10977	2912	-8066	8696	2027	-6670
شمال أمريكا	5860	6397	537	6125	5715	-409	7165	5751	-1414	6125	5715	-409
كندا	1030	2780	1749	1082	2254	1172	1867	2545	678	1082	2254	1172
المكسيك	4830	3617	-1212	5042	3461	-1851	5298	3206	-2092	5042	3461	-1581
الاتحارد الأوروبي	9079	7392	-1687	10380	7300	-3081	9736	7264	-2472	10380	7300	-3081
فرنسا	1193	1331	139	1066	1424	357	1144	1470	325	1066	1424	357
ألمانيا	2180	1706	-473	2443	1424	-1020	2261	1552	-709	2443	1424	-1020
ايطاليا	456	409	-47	387	379	-8	464	407	-57	387	379	-8
المملكة المتحدة	750	1256	506	1084	1139	55	1065	1010	-54	1084	1139	55
آخرون	1807	2474	666	2122	2627	506	2607	2627	21	2122	2627	506
المجموع	40922	29786	-11134	41705	28057	-13651	44780	28941	-15838	41705	28057	-13651

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة التجارة الأمريكية على الرابط :
https ://www.census.gov/foreign-trade/statistics/highlights/top/top0412.html

يبين الجدول رقم(01) و الشكل رقم (01) الميزان التجاري للولايات المتحدة مع بعض الدول المختارة في فترة 2019-جانفي 2020حيث عرف هذا الأخير عجز دولي الشهري للولايات المتحدة انخفاضا في جانفي 2020 فانخفض العجز من 48.6 مليار دولار في ديسمبر (المعدل) إلى 45.3 مليار دولار في جانفي ، حيث انخفضت الواردات أكثر من الصادرات .وبلغ العجز السابق لشهر ديسمبر 48.9 مليار دولار .وانخفض العجز السلعي 2.6 مليار دولار في يناير إلى 67.0 مليار دولار .وارتفع فائض الخدمات 0.6 مليار دولار في جانفي إلى 21.7 مليار دولار (الأمريكي). وفقدت الولايات المتحدة حصصا في أسواق الصين منذ عشر سنوات، فلم تعد تمثل سوى 7% من الواردات الصينية. وحققت المبادلات الصينية معها فائضا تجاريا لصالحها، يأتي القسم الأكبر من هذا الفائض من مبادلات المنتجات الكهربائية والإلكترونية حيث حلت الصين محل الموردين الآسيويين. وتحظى الصين بأضخم حصص في السوق الأمريكية في مستوى الأنسجة (1/4الواردات الأمريكية) ولكن أيضافي مستوى التجهيزات الكهربائية (15%) والإلكترونية (20%) (لوموان، 2010، صفحة 12).

شكل رقم (01) : الصادرات، الواردات و الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية و الدول الكبرى خلال فترة (2019-2020) :

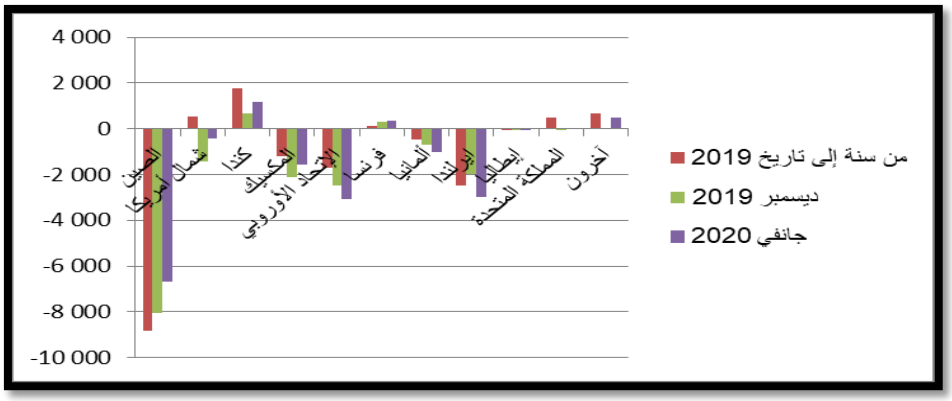

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

و تمثلت الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في النقاط التالية: (WTO)

فرض رسوم جمركية على واردات الولايات المتحدة من بعض صادرات تلك الدول حيث تم فرض 10%رسوم جمركية على واردات الولايات المتحدة من الصلب، و25% على وارداتها من الألمنيوم، ومن الدول التي شملتها الرسوم الجمركية الاتحاد الأوروبي، وكندا، والمكسيك، وكوريا الجنوبية، والصين 25% .رسوم جمركية على واردات صينية بقيمة 50 مليار دولار في السنة. التهديد بفرض المزيد من الرسوم الجمركية في حالة الرد على الرسوم التي تم فرضها حيث تم التهديد بفرض 10%رسوم جمركية على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار ردًا على إتباع الصين سياسة الرد بالمثل، وفرضها رسومًا جمركية على واردات أميركية تقدر بـ50 مليار دولار، وهو ما يساوي قيمة المنتجات الصينية التي فرضت عليها الولايات المتحدة رسومًا جمركية. (أبو غزالة)، و فيما يلي جدول يبين تجارة السلع بين " و.م.أ " و الصين من 2004 إلى غاية شهر جانفي 2020 :

جدول رقم (02) : تجارة السلع الأمريكية مع الصين خلال فترة (2004-2019) :

السنوات	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الميزان التجاري
2004	34427.8	196682	-162254.2
2005	41192	243470.1	-202278.1
2006	53673	287774.4	-234101.4
2007	62936.9	321442.9	-258506
2008	69732.8	337772.6	-268039.8
2009	69496.7	296373.9	-226877.2
2010	91911.1	364952.6	-273041.5
2011	104121.5	399371.2	-295249.7
2012	110516.6	425619.1	-315102.5
2013	121746.2	440430	-318683.8
2014	123657.2	468474.9	-344817.7
2015	115873.4	483201.7	-367328.3
2016	115594.8	462420	-346825.2
2017	129797.6	505220.2	-375422.6
2018	120148.1	539675.6	-419527.5
2019	106626.8	452243.4	-345616.6
2020*	7215.3	33280.6	-26065.3

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة التجارة الأمريكية على الرابط :

https ://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5820.html#2000

من الجدول رقم (02) و الشكل رقم (02) يتبين العجز التجاري الأمريكي أمام الصين على مدار فترة (2004-2020) ، وتعد الصين مورد الولايات المتحدة الثالث (10 %من وارداتها) بعد كندا، وتتقدم على اليابان والمكسيك. ولا يشكل سوق الصين سوى ثامن أسواق الولايات المتحدة، فهي تتلقى 3.1% من الصادرات الأمريكية. تتهم سلطات الولايات المتحدة الصين بتأمين منافسة في غير محلها وذلك بالحفاظ بشكل مصطنع على نسبة صرف تبخس قيمة اليوآن. فالعلاقات الثنائية بينهما مغلفة بلعبة معقدة من المصالح، لأن إذا كان بعض المصانع الأمريكية يعاني من المنافسة الصينية في مستوى الأنسجة)، فإن بعضها الآخر يحصل على قسم كبير من أرباحه من واردات المنتجات الصينية رخيصة الثمن. فمجموعة التوزيع الكبيرة "وول مارت" تعد مسؤولة، على ما يبدو، عن 10% من عجز ميزان الولايات المتحدة التجاري مع الصين.

كما يعد الاتحاد الأوروبي بدوله الخمس والعشرين السوق الثانية للصادرات الصينية بعد الولايات المتحدة، فهو يستقبل 19 %من صادرات الصين، ويزودها بما يعدل 11 %من وارداتها، متقدما بذلك على الولايات المتحدة. ومنذ عشر سنوات لا تزال حصته في سوق الصين مستقرة تقريبا (لوموان، 2010، صفحة 10).

شكل رقم (02): تجارة السلع الأمريكية مع الصين خلال فترة (2004-2019) :

الوحدة :مليون دولار أمريكي

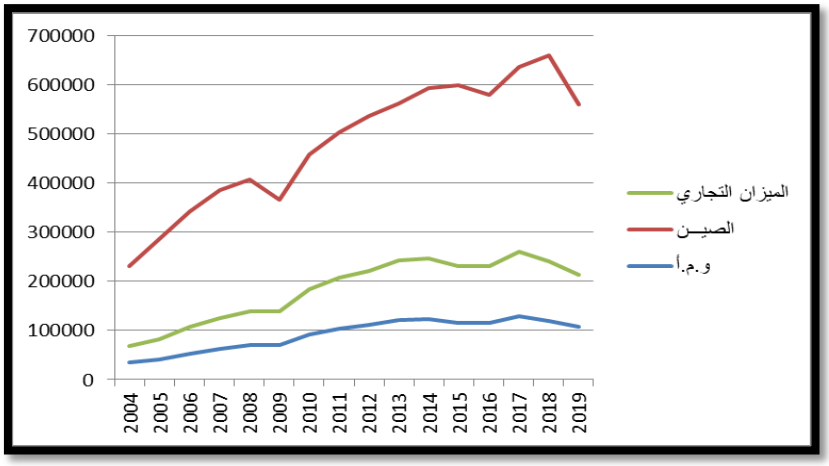

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

2.1. الحروب التجارية و الدول النامية :

تعتبر الحروب التجارية أحد أشكال الاستعمار القديم و المعاصر، و تؤدي الحروب التجارية إلى توسيع نطاق السيطرة على موارد الدولة محل الحرب التجارية، حيث التركيز على كل أو بعض الموارد الطبيعية و استغلال الأسواق لصالح المستعمر الأجنبي.

و تهدف الحروب التجارية بالدرجة الأولى إلى تعظيم مكاسبها و تقليل مكاسب الدولة الطرف في تلك الحروب و أمثلة ذلك في ما يلي (النجار، 2010، صفحة 63) :

- ✓ الحصول على المواد الخام و الطاقة بأقل سعر.
- ✓ استغلال الأسواق المحلية لتوزيع منتجات الدولة المبادرة بالحروب التجارية.
- ✓ تخفيض سعر صرف العملات المحلية أمام العملات الأجنبية .
- ✓ رفع أسعار واردات الدولة الأجنبية.
- ✓ توظيف العمالة الأجنبية بأعلى المرتبات و المناصب مما يؤدي إلى البطالة بين المواطنين و انخفاض مرتباتهم(الفروق الأجرية).
- ✓ تصدير التضخم و الغلاء إلى الدول محل الحروب التجارية.

- ✓ تحول الطلب على السلع الوطنية إلى الطلب على السلع الأجنبية و الواردات.
- ✓ نشر ثقافة الاستهلاك و إحلال المنتجات الأجنبية محل الاستيراد الأجنبي.
- ✓ السيطرة على أسواق السلع و أسواق العمل و أسواق المال و استخدام الإعلانات لبناء ثقافة قبول الآخر و نشر التعليم الأجنبي.
- ✓ تحويل اقتصاد الدولة محل الحروب التجارية إلى اقتصاد خدمي.

و كنتيجة لهذه التصرفات تكون محصلتها على الدول النامية وخيمة و تتمثل على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي :

- ✓ زيادة عدد الفقراء و الأقل فقراً.
- ✓ الارتفاع المستمر في الأسعار و التضخم و انخفاض الإنتاجية.
- ✓ عدم إشباع حاجات المواطنين.
- ✓ توسع الفجوة بين الأثرياء الأجانب و المواطنين الفقراء.
- ✓ ارتفاع تكلفة العلاج و الدواء و الغذاء و التعليم .
- ✓ ارتفاع نسب الجريمة و الحوادث .
- ✓ زيادة نفقات ميزانيات الأمن و الدفاع و الأنشطة غير المنتجة و تدهور خدمات النقل و أسعار البنزين و الطاقة.

تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين من أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للدول العربية حيث يستوعب السوقان نحو خُمس الصادرات الإجمالية للدول العربية وإذا ما تمت إضافة الدول الآسيوية الأخرى التي ترتبط بالاقتصاد الصيني ترتفع حصة هؤلاء الشركاء التجاريون إلى40% من الصادرات العربية . من الطبيعي أن تتأثر الاقتصادات العربية نفطية كانت أم غير نفطية –وكما هو حال العديد من دول العالم- بالتوترات التجارية بين أمريكا والصين عبر قنوات عدة نظرا لتنامي وتائر عولمتها وانكشافها على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى كل من الاقتصاد الأمريكي والصيني بشكل خاص، مما يستدعي من هذه الدول إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والتجارية للتعاطي مع آثار هذه التوترات (حسني و عبد المنعم، 2020، صفحة 8).

و قد بلغ إجمالي حجم التجارة العربية مع الصين حوالي 210.1 مليار دولار عام 2016، وهو ما يمثل حوالي 13.1%، حيث بلغت صادرات الدول العربية للصين حوالي 78.8 مليار دولار في حين بلغ حجم الواردات العربية من الصين حوالي 131.1 مليار دولار ليحقق الميزان التجاري فائضا لصالح الصين بحوالي 52.5 مليار دولار. أما الولايات المتحدة فقد بلغ حجم التجارة العربية معها حوالي 106.6 مليار دولار ما يمثل 6.6% حيث بلغت الصادرات العربية للولايات المتحدة حوالي 37.4 مليار دولار فيما بلغت الواردات العربية من الولايات المتحدة 69 مليار دولار و بذلك حقق الميزان التجاري فائضا تجاريا لصالح الولايات المتحدة بنحو31.8 مليار دولار (حسني و عبد المنعم، 2020، صفحة 31).

إن التراجع الاقتصادي غالباً ما تصاحبه اضطرابات في أسعار السلع الأساسية والأسواق المالية والعملات، وكل ذلك سيكون له تداعيات مهمة على البلدان النامية. ويتمثل أحد المخاوف الرئيسية في احتمال أن تتصاعد التوترات التجارية لتصبح حروب عملات، مما يجعل من الصعوبة بمكان سداد الديون بالدولار (الباجوري، 2018، صفحة 11).

و تشير دراسة الأونكتاد (UNECTAD) وهو أن المزيد من البلدان قد تنضم إلى النزاع، وأن السياسات الحمائية (سياسات الحماية) يمكن أن تتصاعد إلى مستوى عالمي. وبما أن السياسات الحمائية تضر بشكل عام بالبلدان الأضعف، فإن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بشكل جيد وقادر على نزع فتيل الدوافع الحمائية والحفاظ على وصول البلدان الفقيرة إلى الأسواق له أهمية أساسية. و بقيت هذه النزعات الحمائية مستمرة خاصة في الفترة الحالية بسبب الأزمة المالية العالمية إذ تم رصد 1593 إجراء تجاريا تمييزيا أثناء الفترة بين نوفمبر 2008 و نوفمبر 2011(Hoecman, 2012, p. 144)

و فيما يلي جدول يبين إجمالي الصادرات إلى الدول النامية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين خلال فترة (2004-2017) :

جدول رقم (03) : إجمالي الصادرات إلى الدول النامية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين خلال فترة (2004-2017) :

(% من إجمالي الصادرات السلعية)

السنوات	و. م. أ	الصين
2004	2,37	2,97
2005	3,04	3,1
2006	3,4	3,28
2007	3,67	3,74
2008	4,01	3,38
2009	4,15	4,66
2010	3,81	4,11
2011	3,8	4,1
2012	4,25	4,45
2013	4,5	4,58
2014	4,41	4,86
2015	4,48	5,05
2016	4,41	4,88
2017	3,91	4,35

المصدر : البنك الدولي على الموقع الالكتروني :

https ://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.AL.ZS?locations=US&view=chart

من الجدول رقم (03) و الشكل البياني رقم (03) يتضح وجود تقارب في نسبة الصادرات الموجهة لأسواق الدول النامية لكل من أمريكا و الصين مع تفوق في النسب لصالح الصين خلال السنوات 2004 ،2005، إلى غاية 2007 ثم تعود ترتفع نسبة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية قليلا في 2008 ، في 2009 ترتفع نسبة صادرات الصين إلى 4.66% من مجموع صادراتها للعالم مقابل نسبة 4.15% لصادرات أمريكا وهو فارق طفيف، و يستقر هذا الفارق في النسب للسنوات 2012،2011،2010 و كذا2014،2013 . من سنة 2015 ترتفع نسبة صادرات الصين مقارنة بنسبة صادرات أمريكا حيث يصبح الفارق أوضح، إن هذه النسب تترجم الصراع القائم بين أمريكا و الصين للاستحواذ على الأسواق في الدول النامية .

تأثر اقتصادَيْ البلدين من التوتر التجاري بينهما، فانخفضت الصادرات الأمريكية إلى الصين من 12.4 مليار دولار ي شهر مارس 2018 إلى10.4 مليار دولار في شهر مارس 2019، مسجلة تراجع بنسبة 19% نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على الواردات الأمريكية والتي تقدر مجموعها بـ 110مليار دولار. كذلك ارتفعت أسعار السلع الصينية في السوق الأمريكية نتيجة لفرض الرسوم الجمركية عليها والتي دفعتها الشركات الأمريكية وتحملها المستهلك الأمريكي. في هذا السياق، تقدر الخسائر التي تكبدها المستهلكين والشركات الأمريكية بنحو 51 % أي قرابة 0.27 % من الناتج المحلي الإجمالي، والنتيجة هي انخفاض الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 1.4 مليار دولار شهريا 2018 في نهاية عام (حسني و عبد المنعم، 2020، صفحة 7).

الشكل رقم (03) : إجمالي الصادرات إلى الدول النامية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين خلال فترة (2004-2017) :

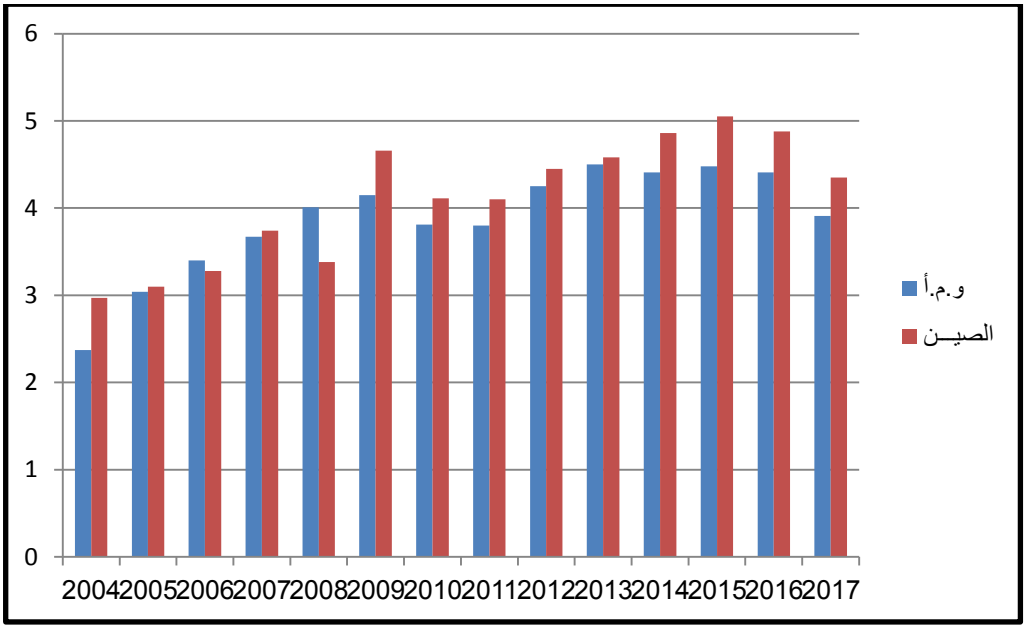

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

وتقدر دراسة أجرتها منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNECTAD)، أن من بين 250 مليار دولار للصادرات الصينية الخاضعة للتعريفات الأمريكية، فإن 82% منها ستلتقطها شركات في دول أخرى، وستحتفظ الشركات الصينية بنسبة 12%، وتحصل الشركات الأمريكية على 6% فقط. وبالمثل، فإن من بين ما يقرب من 85 مليار دولار من الصادرات الأمريكية الخاضعة لتعريفات الصين، فإن الشركات في بلدان أخرى ستستحوذ على حوالي 85%، بينما ستحتفظ الشركات الأمريكية بأقل من 10%، فيما ستستحوذ الشركات الصينية على نحو 5% فقط.

ووصل حجم التجارة بين الدولتين عام 2018 إلى 737 مليار دولار، منها 179 مليارا صادرات أميركية مقابل واردات من الصين بلغت 558 مليار دولار أي بعجز تجاري لصالح الصين بلغ 378 مليارا.

وينقسم حجم التجارة الكلي بين الدولتين إلى منتجات وخدمات، وتتمتع الصين بفائض في الفئتين. وبلغ حجم تجارة المنتجات بين الدولتين 660 مليار دولار العام الماضي، منها 120 مليارا صادرات أميركية مقابل واردات من الصين بلغت 539 مليار دولار أي أن هناك فائضا تجاريا بلغ 419 مليارا.

أما حجم تبادل الخدمات بين الدولتين فوصل العام الماضي إلى 77 مليار دولار، منها 59 مليار دولار واردات خدمية من الصين مقابل صادرات خدمية أميركية بلغت 18 مليار دولار، أي أن هناك فائضا قيمته أربعون مليار دولار لصالح الصين.

3. 2مجابهة الحروب التجارية

نجد أن الدول النامية تقع في مناطق استراتيجية و تحتوي على ثروات و موارد طبيعية و بشرية غنية التنوع، و ترابط جغرافي يميزها ما يجعلها تشكل وحدة متصلة تسمح بتكوين تكتلات و تكاملات اقتصادية قوية . ويمكن حصر الإجراءات و التدابير اللازمة تجاه الحروب التجارية أو ما يسمى الحماية التجارية على مستوى الدول النامية في النقاط التالية (الباجوري، 2018، صفحة 39):

- ✓ الاستخدام الأمثل لما تملكه الدول النامية من موارد و توزيع المشاريع و الاستثمارات الصناعية بينها وفقا للميزة التنافسية لكل دولة؛
- ✓ تحقيق المزيد من الاستثمارات داخل الدول النامية بدل من الخارج؛

- ✓ زيادة حجم التجارة البينية بين الدول و فتح الأسواق أمام منتجاتها ؛
- ✓ التنسيق بين السياسات الاقتصادية التي تطبقها كل دولة على حدى و بين السياسات الاقتصادية الرامية إلى أهداف التكتل أو التكامل الاقتصادي و التنسيق بين الدول بشأن التخصيص في الإنتاج حسب الظروف الاقتصادية لكل دولة، لأن وجود مناطق تجارة حرة إفريقية ،عربية، أو شمال إفريقية في ظل إنتاج سلع قليلة و متشابهة في عدة دول يقود إلى منافسة ضارية لن تسفر بالطبع عن نتائج إيجابية؛
- ✓ ضرورة الحفاظ على مصالح كل دولة داخل التكتل الاقتصادي؛
- ✓ الاهتمام بتوفير الأجهزة و المؤسسات الكفيلة بتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي للوصول إلى التكتل الفعال؛
- ✓ مواجهة التحديات المتمثلة في القيود الإدارية مثل شهادات المنشأ و مدة العبور، وإعادة التثمين الجمركي، و القيود الفنية على رخص الاستيراد و التصدير، و شهادات المطابقة و قيود التحويلات النقدية.

الخلاصة بدأت أجواء الحرب التجارية تسيطر على العلاقات التجارية بين الدول الكبرى في العالم حيث اتخذت كل من الصين و اليابان إجراءات تجارية انتقامية ضد صادرات الطرف الآخر، وهو ما جعل الدولتين على وشك الدخول في حرب تجارية طاحنة، وعلى الجانب الآخر أصبحت احتمالات اشتعال الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي أكبر من أي وقت مضى، و ذلك مع سن القانون الأمريكي الجديد للإعفاءات الضريبية الذي يدعم المصالح أمريكا و يتعارض مع نصوص منظمة التجارة العالمية، و يترتب على ذلك حدوث سلسلة من الحروب التجارية في السلع و في الخدمات.

و في ظل كل هذه الحروب و الصراعات و عدم التزام الدول المتقدمة باتفاقيات و عهود منظمة التجارة العالمية على الدول النامية أن تدرك أهمية تقوية موقفها في التعامل مع الخارج، وأهم التحديات يكمن في محاولة الدول النامية تنظيم نفسها ضمن تكتلات اقتصادية من شأنها الصمود أمام ضربات الطرف الآخر، و إنه لمن الغريب أن نجد الدول المتقدمة تتحد و تفاوض بشكل جماعي في حين نجد الدول النامية و بالأخص الدول العربية تعمل في شكل منفرد و منعزل رغم ما لديها من موارد لأنه من بابٍ أولى أن نكون من الأقوياء في التفاوض في التجارة الدولية لا من الضعفاء.

لذلك وجب على الدول النامية العمل على تحقيق التوصيات التالية :

- ✓ زيادة حجم التجارة البينية بين الدول و فتح الأسواق أمام منتجاتها؛
- ✓ التنسيق بين الدول بشأن التخصيص في الإنتاج حسب الظروف الاقتصادية لكل دولة؛
- ✓ الحد من العراقيل الإدارية، التقنية و التشريعية التي من شأنها أن تحول دون التبادل التجاري بين الدول النامية؛
- ✓ دعم برامج التعاون الاقتصادي للوصول إلى التكتل الفعال؛
- ✓ ربط السياسات الاقتصادية التي تطبقها كل دولة على حدى و بين السياسات الاقتصادية الرامية إلى أهداف التكتل أو التكامل الاقتصادي؛
- ✓ استفادة الدول النامية من مواردها و توزيع المشاريع و الاستثمارات الصناعية بينها وفقا للميزة التنافسية لكل دولة .

قائمة المصادر والمراجع:

Johannes Bollen و ،،Hugo Rojas-Romagosa .(2018) .*Trade war:economic impacts of US tariff increases and retaliations"An international perspective ."*

Bernard Hoecman .(2012 ،06) .trade policy So Far So GOOD ؟*Finance & développement* ، .(02) *49*

ccc) .dd .(*ddd* .dd: ddd.

ChongUnderstanding China-US : causes,economics impact,and the worst-case scenario*the Chineese university of Hong Kong* 01-28

Tsutsumi Masahiko .. .(2018) .*The Economic Consequences of the 2018 US–China Trade Conflict: A CGE Simulation Analysis* .Hitotsubashi university.

Une contribution d'analyse du phénomène ''guerre des monnaies''2018*journal of economics and management 02*065-16

William R Cline .(2010) .Currecy wars ؟ *person Institute For International Economics* ، الصفحات 10-26.

2018*اتحاد الغرف العربية*اتحاد الغرف العربية

*الأزمة الاقتصادية العالمية 2020و الحرب العالمية الثالثة*عمان

*الاقتصاد الصيني*2010دمشقالهيئة العامة السورية للكتاب

*التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة*1999بيروتدار الجيل

2020*التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين :أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية*صندوق النقد العربي

*الحروب التجارية المعاصرة*2010القاهرةالدار الجامعية

محمد مولود غزيل، و علي صاري. (سبتمبر، 2016). حرب العملات -الأزمة القادمة-. (جامعة غرداية، المحرر) *مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، 7* (3)، الصفحات 69-90.

مكتب الإحصاء الأمريكي. (بلا تاريخ). *www.bea.gov/data/intl-trade-investment/international-trade-goods-and-services*. (مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، المحرر) تاريخ الاسترداد 20 2، 2020، من www.bea.gov/data/intl-trade-investment/international-trade-goods-and-services

القاهرةالدار الدولية للنشر و التوزيع1998*من يستحق من؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالية*